مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
العدد السادس – المجلد الثاني
سبتمبر 2018 م
ISSN: 2522-3380

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing

الأبعاد التداولية عند ابن حزم الأندلسي

ماجد بن حمد العلوي
جامعة السلطان قابوس || سلطنة عُمان

الملخص: نستهل هذه الدراسة بالسؤال الآتي: هل الالتزام بالظاهر اللغوي يعني بالضرورة الاكتفاء بالبنية اللغوية واستبعاد المعطيات التداولية في فهم النص؟

تدفعنا الإجابة عن السؤال السابق اعتماد فرضية، واختيار شخصية تراثية، وتحديد الأبعاد التداولية (The Pragmatic) Dimensions لفكر هذه الشخصية من خلال تطبيقاته النصية، وهذا متاح حسب تطلعات هذه الدراسة من خلال البحث عن فرضية وجود أبعاد تداولية عند أبرز شخصية ظاهرية في التراث العربي والإسلامي؛ إذ شاع عند جملة من الباحثين أن الظاهرية وعلى رأسهم علي ابن حزم الأندلسي(ت 456 ه) لا يعولون على المعطيات الاستعمالية، وأن جل ممارساتهم النصية تعتمد على البنية اللغوية ولا تفارقها؛ وعليه تتجه هذه الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد التداولية التي تخرج من البنية اللغوية في الممارسات التطبيقية لابن حزم من منظور المنجز اللساني التداولي.

إن النقطة التي ينبغي توضيحها هنا هي أن الجمع بين البنية اللغوية والتداول يوحي – بداية - بشيء من الصعوبة، لكن الدراسات اللغوية المعاصرة حسمت هذا الأمر حتى تباينت الدراسات والاهتمامات البحثية في مجالي الدلالة اللسانية والتداولية، إذ تُعدُّ الجملة المجردة من اهتمامات اللسانيات(Linguistics) منذ فرديناند دوسوسور (F. de Saussre) مرورا باللسانيين البنيويين، وقد عكفت الدراسات اللسانية على "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها" لأجل استبعاد ما يمكنه التأثير في موضوعية الدراسات اللغوية وعلميتها. غير أن اللسانيات التداولية خرجت من هذا المعيار إلى إعادة الاعتبار للعوامل غير اللسانية نذكر منها المقام والسياق والقرائن الخارجية؛ لذلك أصبحت تجليات الجملة في المقامات التخاطبية من منجزات التداولية (Pragmatics)، وعليه فإننا أمام جهاز مفاهيمي يمكن أن يستمد أدواته من اللسانيات، والتداوليات في أبعادها التداولية، وسنركز على ثلاثة أبعاد وهي البعد السياقي والحجاجي ونظرية أفعال الكلام.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد التداولية، السياق، الحجاج، نظرية أفعال الكلام

1- المقدمة:

تتناول الدراسة الأبعاد التداولية عند ابن حزم الأندلسي[1] ، مفترضة أن لظاهرية ابن حزم منهجا لغويا خاصا يتمسك بالظاهر للوصول إلى المقاصد، هذا يعني تمسكا محددا للبنية اللغوية، وإقصاء –بقدر كبير- للمعطيات الاستعمالية القائمة على القرائن، والسياق، والقدرات الاستنتاجية.

فثمة علاقة مثيرة للاهتمام تُلاحظ في التطبيقات النصية لابن حزم تُشير إلى اعتداد بنيوي محايث(Immanence)[2] أحيانا عنده، لكن هذه المحايثة لا تصمد أمام النظام المعرفي في الثقافة الإسلامية التي تؤمن

(1)- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الأندلسي القرطبي الظاهري، يعدُّ من أكثر العلماء تصنيفًا وتأليفًا بعد الطبري، وأشتهر بموسوعيته في تناول العديد من العلوم مثل: علم الأنساب، وعلم الحديث، والفقه، والأصول، والمنطق، والفلسفة.. وغيرها من العلوم، وقد كان شاعرا وأديبا، له عدة مؤلفات من أهمها: الفصل في الملل والأهواء والنحل، والمحلى شرح المجلى، و طوق الحمامة، والإحكام في أصول الأحكام، ومجموعة من الرسائل وغيرها.

(2)- المحايثة تعني المكوث في الشيء، وتعني في الاصطلاحات الفلسفية وجود الشيء في ذاته على غرار فلسفة التعالي والمفارقة لدى كانط، ينظر يوسف، أحمد، **القراءة النسقية. سلطة البنية ووهم المحايثة**، الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2007، هوامش (ص36، 71)

بالنص الديني، وهو نص صالح لكل زمان ومكان، وينبغي للنص أن يستدرك النوازل اللامحدودة، فكيف بقراءة تؤمن بتلك الحقيقة ثم تنكفئ على البنية المتناهية في دلالاتها؟

إذن نحن إزاء إشكالية قد تبين لنا الفوارق بين النظام اللغوي عند ابن حزم، وبين الدرس اللغوي المعاصر في تعاملهما مع نظام البنية المحايثة، وإمكانية الخروج عنها، لكننا سنتقصى من هذا الخروج عند ابن حزم في بعض الأبعاد التداولية المتمثلة في النظرة السياقية، والحجاجية، وعلى وفق نظرية أفعال الكلام.

وسعيا للإجابة عن السؤال السابق يمكن - بداية- رصد تقاطعات منهجية بين النظام المعرفي لدى أهل الظاهر، وبين الدرس اللغوي المعاصر، وهذا التقاطع يظهر في مستوى التطور المنهجي، والمستوى التطبيقي، فالمنطلق التأسيسي لكلتا المدرستين يتجه نحو تحديد المقاصد من النص. هذا التحديد ينظر إلى الجزئيات للوصول إلى الكليات، فإن ساغ القول: إن الكلام(Parole speech) من الجزئيات، واللغة(Langue) من الكليات -بلغة المناطقة- فالمدرسة التداولية تعتمد على الجزئي وهو الكلام، وبهذا الاعتماد يتحقق الكلي وهو اللغة عن طريق التلفظ(Enonciation).

هذه النظرة الوظيفية تتجه بالبحث من المعنى الشكلي البنيوي إلى ممارسة تداولية[3] تقوم على عمليات استدلالية تعالج البنية ضمن سياقات تلفظية، وهذا ما يُلاحظ –على سبيل المثال- حين عالج ابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»[4] فصح ضرورة من هذا اللفظ «أن كل مسكر حرام»[5] حيث استدل منه أن كل مسكر حرام، وكان هذا الاستدلال نتاج تفاعل النص مع معطيات تلفظية منطقية، وعليه لم يتوقف ابن حزم عند البنية اللغوية المجردة، بل تعامل معها في نطاق "استعمالها". ذلك الاستعمال المخصوص الذي سيحاول البحث الكشف عنه، من خلال الوصف والتحليل للأبعاد التداولية عند ابن حزم الأندلسي، وبصورة إجمالية يمكن القول: إنّ النزعة الظاهرية هي بالأساس نزعة تبحث عن المعنى من النص التشريعي، سواء أكان منبع هذا المعنى من المواضعة اللغوية، أم من معينات خارجية.

---

(3)- اختلفت الترجمات حول مصطلح Pragmatics اختلافا بينا بين اللغويين، فمنهم من يترجم المصطلح بالنفعية ومنهم بالذرائعية ومنهم بالمقاصدية، وجل هذه الترجمات لم تلق رواجا كبيرا، والذي شاع ترجمة الفيلسوف المغربي طه عبدالرحمن بـ "التداولية"، لكن الباحث الجزائري عبدالملك مرتاض شك في ملاءمة المصدر تداولية للمصطلح الأجنبي، ويقترح أن يكون "التداول" دون الياء الصناعية كي لا يُترجم مصطلحي (pragmatics و pragmatique) بصيغة عربية واحدة، فيكون التداول للدلالة على الأوّل؛ أي تداول اللغة، وتكون التداولية للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالنزعة المذهبية الفلسفية القائمة على النفعية، وبذلك نضمن سلامة الاستعمال العربي في وصف المعاني المتقاربة، وتقبل المصطلحات بالدقة اللازمة. ينظر: عبدالملك مرتاض، **تداولية اللغة بين الدلالة والسياق**، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد: 2005، (ص66- 67)

- تتوسع التداولية في اهتماماتها إلى جوانب غير لغوية، "فمجال التداولية وإن كان يتعلق بصفة أساسية باستعمال اللغة، فإنه يرتبط بقضايا ليست لغوية بالمعنى الضيق للكلمة مثل قضايا الاستدلال والاستعمال التقريبي والاستعارات والفهم المرتبط بالسياق وقوانين الخطاب".ينظر موشلر جاك – ريبول آن، **القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس، ط1، (ص12).

- ورد في القاموس الموسوعي للتداولية ص26: "يمكن هنا أن ندرج تمييزا أساسيا مستعملا في التداولية، إنه التقابل بين الجملة وبين القول، إن الجملة من حيث تعريفها موضوع لساني، فهي تتحدد أساسا ببنيتها التركيبية، وبدلالتها التي تحتسب على أساس دلالة الكلمات المكونة لها. وضمن هذا الفهم فإن الجملة كيان مجرد، وهي نتاج نظري، إلا أن المتخاطبين عند التواصل لا يتبادلون جملا، بل يتبادلون أقوالا" ينظر: موشلر جاك – ريبول آن. **القاموس الموسوعي للتداولية** (ص26- 27)

(4)- صحيح مسلم، رقم الحديث: 3740.

(5)- ابن حزم، أبو محمد علي الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث، القاهرة، 1984م (ج1، ص66)

2- مشكلة البحث:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مفادها دمج ابن حزم للبنية اللسانية مع الاستعمال، فهذه الفكرة إن شاعت في الدراسات التداولية، وخصوصا عند التداولية المدمجة[6] ، إلا أنها لم تنل توضيحا في الفكر التراثي، فالمنهج الظاهري يركز على البنية اللسانية، لكنه لا يغفل الاستعمال، يشك في القرائن الخارجية، والمعطيات الاستعمالية، لكنه في الوقت ذاته يشدد على المقاصد، ومن أبرز مظاهر هذا الدمج ظهور أبعاد تداولية في تطبيقات ابن حزم.

3- المناقشة:

3-1. الظاهر اللغوي في الثقافة العربية.

من المهم بداية أن ندرس مفهوم الظاهر في الثقافة العربية بشيء من الاختصار؛ ولا غرو في ذلك فالظاهر اللغوي مشترك مفهومي بين الظاهرية وجملة من المناهج التراثية العربية، وفي هذا المفهوم تكمن ممارسة ابن حزم اللسانية، وتظهر فيه بعض الأبعاد التداولية، وعليه فإن مفهوم الظاهر ليس حكرا على ابن حزم وظاهريته، فالظاهر اللغوي يُعدُّ اللبنة الأولى للاستدلال؛ ذلك لأن معظم المعتنين بالدراسات النصية في التراث يدَّعون التمسك بالظاهر، ولا يُعْدَل عن الظاهر إلا اضطرارا، وفي هذا المستوى يتصف الظاهر بمفهوم عام، هو المفهوم النسبي الذي يُعدُّ محكا منهجيا لضبط الاستدلال من أي انفتاح لا مركز له، وتأويل لا حدود يضبطه، وعليه يُلاحظ أن الظاهر بمفهومه العام يُعدُّ رؤية معرفية موجهة لحمل المعاني، مع التنبيه «فليس المراد بالظاهر هنا إلا عالم الشهادة المقابل لعالم الغيب، أو عالم الحضور المقابل لعالم الغياب، وهذا أوّل معاني الظاهر وأوسعها وأعمها»[7] ويمتد تأثير هذا التعريف في عمق الثقافة العربية فتجد مفهوم الظاهر حاضرا في العديد من التخصصات على نحو ما نجد في علم أصول الفقه، أو عند أهل اللغة من النحْويين والبلاغيين والنقاد والمفسرين.

علاوة على ما سبق، فإن البحث في الظاهر اللغوي يعد مرحلة أولى للكشف عن الدلالة ويحدد الحيز الذي يهتم به علم الدلالة، وكذلك يوضح الحيز الذي تهتم به التداولية على الرغم من وجود تداخل شديد في الاهتمامات، إلا أننا سنميز بين العلمين مستعينين بتحديدات اللساني الفرنسي بيير جيرو (Pierre Guiraud) الذي عرف علم الدلالة(Semantics) بـ«دراسة الكلمات ضمن سياق اللغة»[8] ، ويهتم علم الدلالة بدراسة:

1- البنية الدلالية للمفردات اللغوية.
2- العلاقة الدلالية بين المفردات(الترادف/التضاد).
3- المعنى الكامل للجملة، والعلاقة القواعدية بينها.

---

(6)- **التداولية المدمجة:** انتشر مصطلح التداولية المدمجة (في الدلالة) في نطاق التحاليل التداولية المنجزة حول أعمال ج.ك انسكمبر وأ. دكرو، وتشمل أساسا نظريتهما في الحجاج، وتهدف أعمالهما المتعلقة بنظرية الحجاج إلى الدفاع عن الأطروحتين التاليتين:

أ)- تقوم الأطروحة الأولى للتداولية المدمجة على الدفاع عن تصور لا وصفي للغة مفاده أن الأقوال لا تبلغ حالات أشياء في الكون (وظيفتها التمثيلية) بل تبلغ أعمالا لغوية.

ب)- أما الأطروحة الثانية للتداولية المدمجة فهي أطروحة الإحالة الانعكاسية (أو الإحالة الذاتية) للمعنى وهو ما يمكن تلخيصه في الصيغة الآتية (إنّ معنى قول ما هو صورة من عملية إلقائه). ينظر جاك موشلر – آن ريبول. **القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010م، (ص35).

(7)- المبارك، ناصر، **الظاهر اللغوي في الثقافة العربية، دراسة في المنهج الدلالي عند العرب**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 2004م، (ص19).

(8)- جيرو، بيير، **علم الدلالة**، ترجمة: منذر عياشي، دار نينوى، دمشق، سوريا، ط1، 2017م (ص6)

4- علاقة الألفاظ اللغوية بالحقائق الخارجية التي تُشير إليها.[9]

كل هذه الاهتمامات تُشير إلى علم الدلالة اللغوية، هذه الدلالة اللغوية تُكيف في التخاطب لتعني مقاصد معينة، لكنها لا تعدو في بحثها النظر في التغير الدلالي من حيث:

1- اتِّساع الدلالة واختزالها.
2- نقل المعنى.
3- تشوه المعنى (مدحا أو قدحا)[10] وهذا يكون تبعا لغرض المتكلم.

وهذه المجالات تهتم بتغير معاني الكلمات، ولا تهتم بالمواقف التخاطبية التي تجعل من الدلالة ملفوظات تتضح بعناصر لغوية وغير لغوية؛ أي أنها تنفك من المحايثة البنيوية إلى استعمالات تخاطبية تُقحم عناصر غير لغوية لتحديد معناها، ومن هنا نفهم الاهتمام الرئيسي للتداوليات فهي تُعنى بدراسة «العلاقات القائمة بين المرسل والمتلقي وبين تعابير اللغة»[11] ، ومن أبرز اهتمامات التداوليات هي:

1- دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم.
2- دراسة المعنى السياقي.
3- دراسة كيفية إيصال أكثر مما يُذكر.
4- دراسة التعبيرات عن التباعد النسبي بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي؛ إذ بين المعنيين مسافة نسبية، وقد تتقلص هذه المسافة فيصبح المجاز حقيقة.
5- دراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية(الملفوظات) ومستعمليها.[12]

وباختصار دراسة المعاني "غير الحرفية"، فجل النقاط الخمس تُحدد اهتمامات التخاطب على المستوى العام، وبنظرة محددة للنسق الظاهري فإن العناصر التي يقوم عليها التخاطب في تطبيقات ابن حزم تتمثل في:

1- دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم.
2- دراسة المعنى باستقراء الدلالات في الكيان اللغوي متحد المصدر.

أما العناصر الثلاثة الأخيرة فورودها نادرٌ في التحليل اللغوي الظاهري؛ لذلك يفترض ابن حزم الظاهري أن التركيب يحتوي على قضية، هذه القضية تدلنا عليها المواضعة ابتداءً، أما إذا استشكل المعنى بأن خالفت المواضعة «بديهة الحس والعقل»[13] فينظر عندها إلى السياق اللغوي الذي وردت فيه، فإن زال الالتباس توقف الحمل[14] عند هذه النقطة، وإن لم يكن ذلك عمد الظاهري إلى استقراء المواضع التي وردت فيها تلك الألفاظ من جميع سياقات

---

(9)- ينظر علي، محمد محمد يونس، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، (ص11- 13)، وللمزيد من التوسع ينظر جيرو بيير، **علم الدلالة**، ترجمة: منذر عياشي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2017م (ص5- 12)

(10)- ينظر بركلي، هربيرت، **مقدمة إلى علم الدلالة الألسني**، ترجمة: قاسم مقداد، دمشق، سوريا، دار نينوى للدراسات والنشر، 2013م (ص17)

(11)- بركلي، هربيرت، **مقدمة إلى علم الدلالة الألسني** (ص34)

(12)- ينظر: يول، جورج، **التداولية**، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم- ناشرون، الجزائر، ط1، 2010م (ص19- 20)

(13)- يقول ابن حزم "..أنه لا طريق إلى العلم أصلا إلا من وجهين أحدهما ما أوجبته بديهة العقل وأوائل الحس والثاني مقدمات راجعة إلى بديهة العقل وأوائل الحس" ينظر ابن حزم، أبو محمد علي الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، (ج1، ص65)

(14)- مصطلح الحمل مصطلح أصولي يعنى به " اعتقاد السامع مراد المتكلم" ينظر: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1997م، (ص24).

القرآن والسنة لاعتبارهما مصدرين رئيسيين للاستنباط، فينظر إلى الاحتمالات التي يحتملها ذلك التركيب، ثم يعرضه على الحس والعقل فيستقيم الفهم في هذه الخطوة.

وقد طبق ابن حزم هذه الاستراتيجية في كتاب الإحكام فقال: «..أما قول الله تعالى:﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ [سورة الإسراء 23-24] فلو لم يرد غير هذه اللفظة [أُفّ] لما كان فيها تحريم ضربهما، ولا قتلهما، ولما كان فيها إلا تحريم قول [أُفّ] فقط.»[15] لكن المنع من كلمة (أف) مقصد قاصر، وسيظل الالتباس حاضرا في استنباط المعنى المقصود؛ لأن هذا المنع يخالف بديهة الحس والعقل. لذا ينبغي دراسة المعنى باستقراء الدلالات في الكيان اللغوي كله، فالألفاظ بمجموعها من «الإحسان، والقول الكريم، وخفض الجناح والذل والرحمة لهما، والمنع من انتهارهما، أوجبت أن يؤتى إليهما كل بر، وكل خير، وكل رفق، فبهذه الألفاظ وبالأحاديث الواردة في ذلك وجب بر الوالدين».[16]

قد يُظن لأول وهلة أن منهج[17] ابن حزم منهج محايث يُقصي جل العناصر الخارجية من تحليله، والمعالجة السابقة تكشف بأن كلمة [أف] بنظرة بنيوية تكفي أن تكون الغاية، والمانع من اعتمادها غاية نهائية أن كلمة [أف] لن تمنع توارد الاحتمالات المناقضة للنهي العام(عدم البر)، ولن تؤيد المقصد الكلي(ضرورة البر) لذا لجأ ابن حزم لإزالة الالتباس إلى تقصي السياق الشامل واضعا في الاعتبار عنصرا ذهنيا خارجا عن النص بمنزلة المحك المنهجي للوصول إلى تمام المعنى.

وهنا يبدو واضحا أن ابن حزم يعتمد على إجراءين: الاستقراء، والاستنتاج، وبهما يبرهن على نتائجه، فإن كانت إجراءات ابن حزم واضحة، والنتائج تصدق ذلك، فثمة أسئلة جوهرية مازالت تحتاج إلى المزيد من الاستجلاء، فهل خرج ابن حزم من البنية اللغوية؟ ما أهم الأبعاد التداولية التي تتجلى من ممارسات ابن حزم النصية؟

2-3.التداولية عند ابن حزم الأندلسي

ليس المقصود من البحث في الأبعاد التداولية عند ابن حزم الأندلسي فرض النظر اللساني التداولي الحديث على الفكر اللغوي لابن حزم، وإنما حفظ ذلك الدرس اللغوي الحزمي والكشف عنه بأسسه المعرفية التي تشكلت في حقبة زمنية شهدت ازدهارا كبيرا، واهتماما واسعا في القرنين الرابع والخامس الهجريين في مجالات العلوم الإنسانية، وليس هذا فحسب فمن دواعي النظر في التداولية الحزمية استمرارية النزعة الظاهرية في التحليل اللغوي إلى يومنا هذا مما يثير التساؤل عن مدى تأثير الفكر الحزمي على الثقافة العربية والإسلامية.

لقد شاع عن أصحاب المدرسة الظاهرية أنهم «تمسكوا بألفاظ النصوص وأجروها على ظواهرها حيث لا يحصل القطع بأن المراد خلافها»[18] - كما عبر عن ذلك ابن قيم الجوزية(ت 751هـ)- وقد استلزمت هذه المنهجية الصارمة إلغاء القياس، والرأي، والاستحسان، والذرائع، وتوجه التحليل الظاهري إلى ظاهر النص مباشرة، وشدد على نفي أي عنصر خارجي من شأنه التحكم في المعاني، لكن هذا الحكم غير دقيق، إذ التطبيقات الظاهرية تُثبت

---

(15)- أبو محمد علي الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج7، ص56)

(16)- ينظر: أبو محمد علي الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج7، ص324)

(17)- نستعمل كلمة المنهج في هذه الدراسة بأنها الطريق الواضح الذي يبين كيفية تطبيق فكرة ما، وليس الاتجاه العام الذي يقوم على الوصف دون النظر في الجانب التطبيقي.

(18)- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تح، طه عبد الرؤف سعد، دار الجيل- بيروت ، 1973 (ج3، ص94)

التحليل التداولي من خلال الاعتداد بالسياق المنطقي لكونه أداة منهجية للوصول إلى المقاصد، إذ لاحظنا في تعامل ابن حزم مع تحريم الخمر أنه اعتمد على مقدمتين (كل مسكر خمر) و(كل خمر حرام) فالنتيجة أن كل مسكر حرام، وكذلك اعتمد على الاستقراء الشامل في تحريم عقوق الوالدين، ولم يكتف في استنتاجه لهذا الحكم بالوقوف على كلمة واحدة وهي [أف].

المثالان السابقان وغيرهما- ستأتي تباعا- تُشير إلى استنتاجات تداولية تعتمد على نظام مشابه للنظام المعرفي العام في التخاطب عند علماء الاستدلال من المسلمين. يقوم هذا النظام على الاعتماد على الوضع والاستعمال، ويضع التركيب والدلالة موضع التداول، وإن كان الاستعمال مضمرا في الممارسات الحزمية من حيث التطبيق إلا أنه حاضر، ولا يمكن التغافل عنه. فالاستنتاجان اللذان وصل إليهما ابن حزم لم يكونا نتيجة تنظيم النظام المعجمي، بل نتيجة لمقاربة تداولية تُقِرُّ بأن مراد المتكلم واضح من الدوال الوضعيَّة، وأحيانا تحتاج إلى سياقات أخرى للوصول إلى المقاصد، ولا يمكن أن نفهم من مقولة ابن حزم «أن لكل لفظ معنى خاصا، و إلا ما كان هناك بيان أبدا»[19] أنه يستبعد العناصر التداولية جميعها، فهذه المقولة تتوافق مع مبدأ الكم(principle of) quantity الذي أقره قرايس(Grice) وهو أحد المبادئ المهمة في المدرسة التداولية، ويبدو مستعملا عند الظاهرية الذي يقتضي أن يُنظر إلى المتكلمين بأنهم يتحدثون على قدر الحاجة، وهذا يقتضي أن تُحمل كلمات المخاطب بأنها مفيدة، وتحمل تلك الكلمات معاني خاصة.

هكذا يبدو أن ابن حزم يتخذ منهجا لغويا خاصا ينظر إلى التخاطب اللفظي (communcution verbal) بوصفه عملية استدلالية تفك الترميز (coding) من خلال العمليات الاستنتاجية، وعليه فإن البنية تُدمج مع الاستعمال وتصبح وظيفة التخاطب الأساسية هي البحث عن المعاني، لكن المعاني عندما تُضمَّن في العلامات اللغوية تكون«.. محجوبة مكنونة.. لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجته، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره.. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها».[20] فالذكر والإخبار، والاستعمال في رأي الجاحظ(ت255هـ): إجراءات «تُقرب المعاني للفهم، وتجليها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهرا، والغائب شاهدا، والبعيد قريبا، وهي التي تلخص الملتبس، وتحل المنعقد، وتجعل المهمل مقيدا، والمقيد مطلقا، والمجهول معروفا..»[21] ولعلنا نستخلص من مدار كلام الجاحظ من وجهة نظره البيانية أن التخاطب يقوم أساسا على ركنين، وهما التواصل والتفاعل، فلا يمكن تحديد قيمة الرسالة اللغوية إلا بهما، فالنظام اللغوي في عملية التخاطب يقوم على استعمال هذا النظام، بمعنى أن التركيب والدلالة في عملية التخاطب تُستعمل على وجه مخصوص، والمهمة المنوطة للتخاطب تقديم تحليل تام للملفوظ من وجهة نظر إبلاغية (communication)، ويمكننا تمثيل النظام اللغوي في صورته العامة بالخطاطة الآتية:

- (19) يقول ابن حزم: "قد علمنا أن الألفاظ إنما وضعت ليعبر بها عما تقتضيه في اللغة، وليعبر بكل لفظة عن المعنى الذي علقت عليه، فمن أحالها فقد قصد إبطال الحقائق جملة، وهذا غاية الافساد" ينظر: ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج1، ص53). وللوقوف على هذه الفكر لسانيا ينظر: علي، محمد محمد يونس. **علم التخاطب الإسلامي** ، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2006م. (ص173)

(20)- الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تح: المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط1، 1968م (ج1، ص54)

(21)- الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**(ج1، ص54)

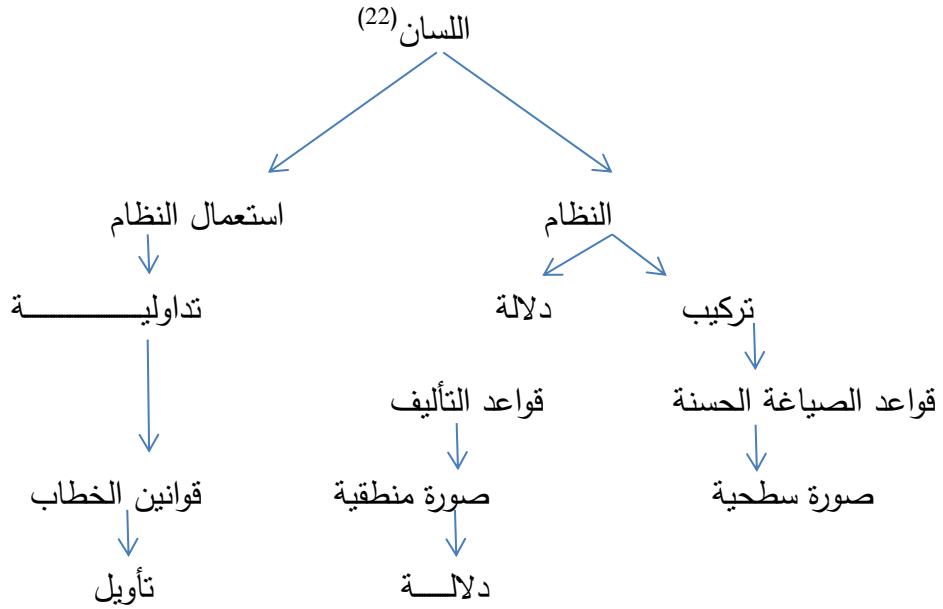

خطاطة (1)

نلاحظ أن الخطاطة تُشير إلى تحليل بنيوي، وقسم آخر تداولي؛ إذ العملية الإبلاغية لا تتحدد إلا باستعمال البنية، وعليه فإن اللسان ينقسم إلى «مستويين: مستوى النظام ومستوى استعمال النظام، ويحدد النظام على أنه متكون من تركيب ودلالة، ويولد التركيب صورة سطحية التي تنتجها قواعد حسن الصياغة، وتولد الدلالة صورة منطقية بواسطة قواعد التأليف، ويكون المجموع المتركب من صورة سطحية، وصورة منطقية دلالة الجملة».[23]

كذلك نلاحظ الاستعمال يقتضي التداول، والتداول يقوم على قوانين، هذه القوانين تسمح بتعدي البنية اللغوي إلى استعمالات تُقدم تأويلا تاما عن الملفوظ.

3-3 تحفظات منهجية لابن حزم من الممارسات التداولية

لقد تحفظ ابن حزم على تلك القوانين التداولية ضبطا للدلالة، وبخاصة الأدوات المنهجية التي يصنفها من الأدوات الظنية نذكر منها القياس، والاعتماد على العلل، لكن تتبع بعض تطبيقات ابن حزم يُلاحظ أنه استعمل قوانين منطقية خشية الوقوع في التناقض، كما جاء في "المحلَّى" حديث: (سيحان وجيحان، والنيل والفرات، كل من أنهار الجنة) وحديث: (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة)، وهما صحيحان ثابتان،[24] ثم قال ابن حزم: «هذان الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن الروضة مقتطعة من الجنة! وأن هذه الأنهار مهبطة من الجنة! هذا باطل وكذب»،[25] ثم ذكر ابن حزم أن معنى كون الروضة من الجنة إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها

(22)- ينظر: جاك موشلر – آن ريبول. **القاموس الموسوعي للتداولية** (ص 30)

(23)- ينظر: جاك موشلر – آن ريبول. **القاموس الموسوعي للتداولية** (ص 30- 31)

(24)– ينظر: البخاري، أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. **صحيح البخاري**. بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ط1. 1412هـ، 1992م، القرضاوي، يوسف. **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، دار الشروق. القاهرة- مصر، ط2، 1423هـ، 2002م، (ص187)

(25)- ابن حزم. علي بن أحمد بن سعيد، **المحلَّى في شرح المجلى بالحجج والأثار**، تح: **أحمد محمد شاكر**، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 2015م. (ج7.ص 319- 321) مسألة (919)

تؤدي إلى الجنة، وأن تلك الأنهار لبركتها أضيفت إلى الجنة، واستشهد على قوله ببعض الدوال المجازية المستعملة عند العرب مثل: تقول العرب لليوم الطيب:" هذا من أيام الجنة"، وتقول عن الضأن:" هذا من دواب الجنة".

ثم حمل ابن حزم بشدة على من حملوا هذه الأخبار على ظاهرها، قائلا: «قد صح البرهان من القرآن، ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظاهرها»[26].

وهكذا فنحن إزاء منهج أصولي[27] يعتمد على الظاهر بوصفه مرجحا من المرجحات للوصول إلى المقاصد الشرعية، لكن لا يمكن أن نفهم أن الظاهر اللغوي مساوٍ لفكرة الدلالة الذاتية للألفاظ، فاللفظ يكتسب معنى من الاستعمال، فما دام الحامل متوقفا في بحثه عند البنية الدلالية للمفردة اللغوية، والعلاقة الدلالية بين المفردات على نحو ما نجد في الترادف والتضاد، والعلاقات القواعدية للجملة، وعلاقة الألفاظ بالحقائق الخارجية، فهو يبحث بحثا دلاليا. أما إن خرج من البنية إلى الاستعمال مستصحبا للقرائن الخارجية، أو عاملا بالقدرات الاستنتاجية، ومعتبرا للمقام التخاطبي فإن الحامل يبحث بحثا تداوليا.[28]

4- أهم الأبعاد التداولية عند ابن حزم.

على الرغم من التحفظات الظاهرية على الممارسات النصية التي تستعين بالمعطيات الاستعمالية تجاوزا للبنية اللسانية مثل المقام والسياق والقرائن الخارجية، إلا أن البحث رصد بعض الممارسات النصية التي اتخذت شكلا تداوليا، ولعلنا في هذا المبحث نرصد بعض الأبعاد التداولية عند ابن حزم الأندلسي.

4-1. الحجاج الحزمي وآليات الإقناع:

يستطيع الباحث تقصي الحجاج الحزمي من جميع كتبه، إلا أن هناك رسائل تضمنت استراتيجياته الحجاجية أكثر من غيرها مثل مناظراته مع الباجي الإمام المالكي، ورسالة الرد على ابن النغريلة اليهودي، والرسالة الثالثة في الرد على الهاتف من بعد، وهذه رسائل محققة في المجلد الثالث من "رسائل ابن حزم" التي اعتنى بها الدكتور إحسان عباس وجمعها.

الحجاج (Argumentation) يأخذ في الدراسات اللسانية عدة معان، فهو "طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف التأثير في السامع"[29] أما بالمعنى التطبيقي "فيدل على صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللسان، ضمن المحتويات الدلالية"[30] ويكون الحجاج حسب المستمع، فيكون الخطاب على أساس تراتبي؛ أي تكون العلاقات الحجاجية ذات سمة درجية (Scalaire).

---

(26)- ابن حزم. **المحلَّى**. ج7، (ص319) مسألة (919).

(27)- يعد المنهج الظاهري أحد المناهج الأصولية المتفردة، إذ من نافلة القول أن نذكر أن المناهج الأصولية انقسمت إلى قسمين: منهج الفقهاء والمحدثين، ومنهج المتكلمين، فقد كان المنهج الأول: يعمد إلى جمع المسائل الكثيرة، ومن ثمَّ يستخلص القاعدة، أما المنهج الثاني: فقد انطلق من قواعد أصولية ثم فرع لها ببعض الفروع، أما المنهج الظاهري فإن مؤسسيه قد جمعوا الطريقتين في تطبيقاتهم التي انسحبت على فكرهم الظاهري، فكانت تلك الطريقة الجامعة بين المنهجين حرزا من وسم منهجهم بالمنهج الحرفي؛ إذ بين الظاهر والحرف فرق واضح كما أشرنا في التمهيد.

(28)- يذكر الدكتور محمد يونس أن علم الدلالة semantics مازالت معالمه تتداخل مع جزئيات لعلم التخاطب Pragmatics فعلم الدلالة يبحث في المعاني المجردة من الأسيقة في حين علم التخاطب يبحث في كيفية تحقق معاني الملفوظات في المقامات التخاطبية. ينظر يونس، محمد علي، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط1، 2004،(ص11- 16).

(29)- حباشة، صابر، **التداولية والحجاج، مدخل ونصوص**، أنوار للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2010م (ص21)

(30)- حباشة، صابر، **التداولية والحجاج، مدخل ونصوص** (ص21)

تظهر أهمية الحجاج فيما نحن بصدد البحث عنه في كونه استراتيجية تبين السمات التداولية عند أنموذج هذا البحث، فموضوع الخطاب الحجاجي يظهر للمتلقي من خلال الرجوع إلى القواعد المنطقية للملفوظات، «ويمكن أن يتحقق هذا الغرض بالحجة المادية (غير الصناعية) المعتمدة على الوقائع الموضوعية»[31] وعلى الأصول التخاطبية للمجتمع اللغوي، لصياغة دليل برهاني يكون حجة لحسم القضية.

يُعرف ابن حزم المجادلة وهي أحد الأدوات الحجاجية بـ« إخبار كل واحد من المختلفين بحجته أو بما يقدر أنه حجته وقد يكون كلاهما مبطلا وقد يكون أحدهما محقا والآخر مبطلا إما في لفظه، وإما في مراده أو في كليهما، ولا سبيل أن يكونا معا محقين في ألفاظهما ومعانيهما»[32] .

وأول نقطة تستدعي التعليق في هذا التعريف تُشير إلى سمة تداولية من خلال وضع الاعتبار للمخاطِب والمخاطب في إيجاد الحدث اللغوي، والنقطة الثانية وضع ثنائية للملفوظات تتمثل في المنطوق والمراد أو المقصود الذي قد يتبدى من المفهوم.

سنكتفي باستعراض المجادلة بين ابن حزم الأندلسي، والباجي المالكي(ت 474هـ) حول مفهوم التعليل، واعتماد العلة بوصفها أصلا من أصول الاستنباط، فالعلة تُعدُّ من المصطلحات الشائعة في متون كتب الاستدلال، لكن هذا المصطلح لم يسلم من الخلاف بسبب استخدام الناس للعلة لكل تمثيل كما أشار إلى ذلك الغزالي(ت 505هـ) في المستصفى[33] ولم يضعوا حدا دقيقا لمفهوم العلة، كما هو الحال عند ابن حزم فقد عرفها بـ« اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا، والعلة لا تفارق المعلول البتة ككون النار علة الإحراق والثلج علة التبريد الذي لا يوجد أحدهما دون الثاني أصلا وليس أحدهما قبل الثاني أصلا ولا بعده»[34] وهذا ينطبق على بعض الملفوظات؛ أي أن للتركيب حكما ظاهرا يرتبط به المفهوم كما ترتبط العلة بالمعلول، والذي تحفظ عليه ابن حزم من مصطلح العلة أن تكون للعلة سلطة بحيث تكون العلة موجبة على الشارع« فالله تعالى يفعل ما يشاء لا لعلة»[35] وبين المفهومين فرق واضح، فما يلزم الملفوظ على وفق المنطق الطبيعي ويكون مفهوما لا خلاف عليه، لكن عندما تكون للعلة سلطة تتحكم في نظام التركيب اللغوي فإنها تفتح بابا للمعاني لا حدود لها، وحسب المنطق الكلامي فإن الشارع لا تتحكم فيه العلل، أما أحكامه المنزلة بالنص فإن البحث عن عللها هو البحث عن مقاصد الشارع، شريطة أن يكون البحث وفق مقتضيات الجملة[36] .

---

(31)- الشهري، عبدالهادي بن ظافر، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م (ص464)

(32)- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج1، ص45)

(33)- يقول الغزالي: إن هذا منشأ تخبط الناس في هذه المسألة [يقصد تحديد مفهوم العلة]، وسبب غموضها أنهم تكلموا في تسمية مطلق التماثل علة قبل معرفة حد العلة الشرعية تسمى علة بأي اعتبار وقد أطلق الناس اسم العلة باعتبارات مختلفة ولم يشعروا بها ثم تنازعوا في تسمية مثل هذا علة وفي تسمية مجرد السبب علة دون المحمل والشرط. فنقول: اسم العلة مستعار في العلامات الشرعية، وقد استعاروها من ثلاثة مواضع على أوجه مختلفة... ينظر الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، **المستصفى**، تح: محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1993م (ص 335)

(34)- ابن حزم، **الإحكام** (ج8، ص563)

(35)- ابن حزم، **الإحكام** (ج8، ص562)

(36)- وقد ورد في المنتقى لشرح الموطأ أن ابن عباس قال: في عبد انتحر حمارا ، وقال خفت أن أموت جوعا لا يقطع ويغرم سيده ثمن الحمار، وقال محمد: وذلك إذا ثبت أن السيد كان يجيعه فيغرم، أو يسلمه، وإنما غرم عمر حاطبا وترك قطع عبيده؛ لأنه كان يجيعهم فعلى هذا أيضا لم يجمع بين القطع والقيمة. ينظر الباجي، أبو الوليد، **المنتقى في شرح الموطأ**، مطبعة السعادة، القاهرة

أما الباجي فقد فرق بين العلة الشرعية والعلة العقلية[37] من خلال النظر في مكون العلتين، حيث تتصف العلة الشرعية بوصفها« أكثر من أمارة وعلامة على الحكم في نظر الباجي»[38] فالعلة الشرعية تتسم بصفة البقاء التعبدي، ومثال ذلك الاضطباع[39] في الطواف فإن الحكمة منه قد انتفت، لكن الحكم مازال باقيا بوصفه سلوكا تعبديا، أما العلة العقلية فإن بثبوتها يثبت الحكم وفي حالة انتفائها فإن الحكم ينتفي[40] ، وعليه فإنه يعتمد هذه العلة العقلية الموجبة لحُكْمِها بالضرورة.

وإسقاطا على ما سبق يستحسن أن نتتبع الجدل حول العلة من المثال الآتي في قــوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ)[المائدة:91].

اتفق ابن حزم والباجي على تحريم الخمر واختلفا في العلة، فالباجي يرى أن المعنى الذي يُشير إلى تحريم الخمر أنه يدعو إلى ترك الصلاة[41] أما ابن حزم فقد رد هذه العلة بعدة حجج أتت في نصوص تعضد بعضها بعضا يمكن تلخيصها في الحجة الآتية: هناك أشياء كثيرة في الحياة تصد عن ذكر الله وهي في ذاتها غير محرمة[42] ، وعليه فإن ابن حزم يوجه مقصد الآية في مسألة مفادها« إخبار عن سوء معتقد الشيطان فينا، ولم يقل قط تعالى إنه إرادة الشيطان؛ لذلك هو علة تحريمها لا أنه سبب تحريمها، ولا يحل لأحد أن يخبر عن الله تعالى بما لم يخبر به عز وجل عن نفسه ولا أخبر به عنه رسوله ﷺ، وهذا هو قولنا إن المراعى هو النص لا ما عداه أصلا»[43] .

لقد اعتمد ابن حزم استراتيجية حجاجية مفادها الرفض والدفاع والبحث عن المسوغات،[44] وفي هذه المفاهيم الحجاجية تتبدى السمة التداولية، فالرفض لحجة الآخرين هو وضع الاعتبار للمخاطب، والدفاع هو تأييد الرسالة اللغوية بالنص والعقل، أما تسويغ ابن حزم فقد جاء مستندا على السياق العام للنصوص، وعليه لم تكن الاستراتيجية الاستدلالية لابن حزم مجرد فهم ظاهري حرفي للنصوص، بل كانت خلاف ذلك إذ امتازت بفهم عميق يعتمد على المقدمات العلمية المؤيدة بالدليل المحكمة بالنص وببدهيات العقل وأوائل الحس.

(ج6، ص64) وعلى الرغم شيوع هذه المسألة عند الفقهاء وهي ترك الظاهر من النص لوجود علة، إلا أن ابن حزم له تخريج آخر وهو أن هذا التخصيص ورد في أحد أدلته المعتبرة وهي إجماع الصحابة.

(37)- للمزيد من الاطلاع على الفوارق بين العلة الشرعية والعلة العقلية في **الكافية** في الجدل للجويني، ينظر الجويني، **الكافية في الجدل**، ت: فوقية حسين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1979م (ص 14- 16)

(38)- محمد رفيع، محماد، **التناظر الأصولي بين مالكية الأندلس وظاهريتها** (الباجي وابن حزم أنموذجين)، مجلة قطر الندى، العدد السادس، 1/إبريل 2010م (ص57- 58)

(39)- الاضطباع هو أن يجعل وسط ردائه تحت إبطيه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر في طواف العمرة أو الحج، و الأصل في مشروعية الاضطباع والرمل: أن المشركين قالوا . قبل دخول النبي وأصحابه مكة في عمرة القضية سنة سبعة إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وَهَنَتْهُم الْحُمَّى، ولقوا منها شدّة، فجلسوا مما يلي الحِجْر. وأمر النبي أصحابه أن يرملوا ثلاثة أشواط، ويمشوا ما بين الركنين، ليرى المشركون جَلَدَهم. فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم. هؤلاء أجلد من كذا..

(40)- الباجي، **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي 1987م (ص537)

(41)- ينظر الباجي، **المنهاج في ترتيب الحجاج**، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1987م (ص169)

(42)- ينظر، ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج2، ص592- 594)

(43)- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج2، ص595)

(44)- العطار، مصطفى، **لغة التخاطب الحجاجي، دراسة في آليات التناظر عند ابن حزم**، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2017م (ص 315- 317)

وفي نهاية المطاف ثمة أسباب لغوية ومنطقية تجعل من التحليل اللساني المحايث غير كاف لضبط بنية الخطاب الحجاجي عند ابن حزم، فالحجة اللغوية تؤسس وفق مرجعيات تبوح بها البنية اللسانية، وتضبط مسالكها أدوات منطقية، وفي أثناء التحاور فإن كلا المتحاورين يضع اعتبارا للآخر، وللرسالة اللغوية، والسياق العام لكي يصل أحد المتحاورين إلى مراد الآخر.

2-4- تداولية السياق: مفهوم السياق الشامل عند ابن حزم

تتجانس العلاقة بين النص والسياق من خلال المهمة التي تُعزى للسياق في ضبط تأويل الملفوظات، ويكون ذلك بالاعتماد على البنية اللسانية في مستواها الضيق الذي يتيح لنا البحث في المستويات الآتية (الصوتية، والتركيبة، والدلالية) وهذا الاعتماد في بعض مظاهر التخاطب لا يعطي سوى تأويل جزئي، لكن إذا تعارضت النصوص، وتأسس بعضها على بعض فإن المتلقي يحتاج إلى ترجيح هذه الملفوظات وحسم المقصد منها[45] وربما هذه الكيفية تظهر عند ابن حزم عندما يلجأ إلى ترجيح النصوص الدينية التي يبدو في ظاهرها التعارض؛ لذلك يقول: «إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها وكل من عند الله عز وجل وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال»[46] وهذا ما يوحي لنا بفكرة السياق الشامل، وهو سياق تداولي(Pragmatic context) يستعين بالمنطق في الجمع بين النصوص للوصول إلى المقاصد.

لم يقتصر البعد التداولي في الجمع بين النصوص المتعارضة عند ابن حزم فحسب، لكنه يظهر أيضا في اعتداده بالسياق الشامل في تحديد المقاصد المبنية على الغرض، وبهذا عرف الغرض بأنه« الأمر الذي يجري إليه الفاعل ويقصده ويفعله وهو بعد الفعل ضرورة، فالغرض من الانتصار إطفاء الغضب وإزالته»[47] فهذا الغرض شكل عند ابن حزم استراتيجية استدلالية يفهم من خلالها مقاصد الشارع، فقد يخفف الحكم أو يُلغيه، على وفق قاعدة المشقة تجلب التيسير، أو اليقين يزول بالشك، أو الضرر يزال، وهذه مأخوذة من مفهوم بعض الآيات كقوله تعالى(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)[البقرة: 286] وقوله تعالى(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)[البقرة:185] وعليه تكون هذه الآيات أغراضا عامة تتحكم في توجيه عملية الاستدلال، وقد تزيح الأفهام من ظاهر النص الواحد، ويعتمد المخاطب على السياق الشامل للوصول إلى مقاصد الشارع.

3-4- نظرية أفعال الكلام وتطبيقاتها عند ابن حزم:

ترتبط نظرية أفعال الكلام(Theorie of speechs acts) بالحقل التداولي، وهي من أبرز إنجازات التداولية، وقد ارتبطت هذه النظرية بمؤسسها العالم البريطاني ج.ل. أوستين(J.L.Austin) ارتباطا وثيقا، لكن هناك عالم آخر أسهم في تطوير هذه النظرية وهو ج.ر.سيرل (J.R.Searle) إلا أنه من المفيد التذكير بأن هذه النظرية مرت فعليا بمرحلتين، مرحلة سابقة لأوستين وكان فيها عالمان وهما ريناتش(Reinach) وغاردنر (Gardiner) وهما وضعا اللبنة الأولى لهذه النظرية.[48]

(45)- ينظر: موشلر جاك – ريبول آن، **القاموس الموسوعي للتداولية** (ص 133)

(46)- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج2، ص595)

(47)- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج8، ص102)

(48)- ينظر: موشلر جاك – ريبول آن، **القاموس الموسوعي للتداولية** (ص 46)

ومن أهم اهتمامات نظرية أفعال الكلام «التفريق بين أفعال الكلام المباشرة، وغير المباشرة، والوضعية والتخاطبية، والحرفية وغير الحرفية، ودراسة طرائق نجاح تلك الأفعال، وإخفاقها، وتغير معاني الجمل تبعا للسياق»[49] ، وعليه صنف أوستين الملفوظات إلى:

- الملفوظات الإخبارية: التي تصف الوقائع والأشياء من حوادث وذوات.
- الملفوظات الإنجازية: التي تنجز عملا في حالة النطق بها، وتتميز بعدم قبولها للصدق والكذب، والأمر الثاني النطق بها هو إنجاز لفعل ما.[50]

لقد اعتنى ابن حزم ببعض الاهتمامات السابقة مما يعزز زعمنا بوجود تقاطعات معرفية بين تنظير ابن حزم وبين نظرية أفعال الكلام.

ولعل من أهم هذه الاهتمامات المشتركة ما نُظِرَ تحليلا لصيغة الطلب بالأمر، إذ يرى ابن حزم أن« الأوامر الواجبة ترد على وجهين أحدهما بلفظ افعل أو افعلوا، والثاني بلفظ الخبر إما بجملة فعل وما يقتضيه من فاعل أو مفعول وإما بجملة ابتداء وخبر»[51] وهي نظرة تحليلية تصف صيغة الأمر التي تأتي في صيغة ظاهرة، وأخرى في صيغة الخبر، لكن الخبر هنا ليس بالضرورة يرتكز على الثنائية الكلاسيكية وهي ثنائية الصدق والكذب، وليس هذا فحسب فصيغة الأمر تتطلب عملا على سبيل الوجوب أو الندب، فيتحول الغرض التبليغي إلى نوع من أنواع الأفعال الكلامية المنجزة[52] ، ومثال ذلك قوله تعالى (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ)[التوبة: 108] هذه الآية جاءت على صيغة الخبر لكن في داخلها حث وأمر للناس بأن يتطهروا.

لا يمكن تحليل صيغ الطلب بمحايثة صارمة للبنية، فالأمر والنهي يتطلبان إنجازا من المتلقي، وإلا لا فائدة للطلب، فإن وقع الطلب على وفق سياق اجتماعي معين فإنه يستصحب أركانا للتخاطب تتمثل في حضور الطلب من المخاطِب، وتلقي المخاطب للرسالة اللغوية، وكذلك إنشاء طلب على وجه الإنجاز، وسياق يجمع هذه العناصر كلها، فهذه الاستراتيجية هي استراتيجية تداولية تعتمد في البداية على البنية اللغوية، لكن لا بد من النظر في عناصرها التداولية لتحقيق المقصد الحقيقي للمتكلم.

هكذا نلاحظ البعد التداولي في بعض عناصر نظرية الفعل الكلامي عند ابن حزم من خلال صيغة الأمر، وقد تجلت هذه الاستراتيجية في أكثر من موضع مثل الاستثناء والنهي والاستفهام، ونكتفي بصيغة الأمر لكونه الأنموذج الأوضح للممارسة التداولية في استدلالات ابن حزم.

5. الخاتمة:

يخلص البحث إلى نتيجة مفادها: أن البحث في أنظمة الممارسات النصية التراثية تفرض على الباحث الاعتداد باللسانيات والتداوليات معا، وخصوصا الدراسات التي تعتني بالنص الديني؛ لأن النص الديني بطبيعته يستعمل البنية اللغوية لإيصال مقاصد يُعنى بها المخاطبَ، فالرسالة اللغوية رسالة مقاصدية تُبحث على وفق منظومة الأركان التخاطبية (المخاطِب، والمخاطَب، والخطاب، والسياق) وهذا ما يمكن وصفه بالأبعاد التداولية عند ابن حزم، إذ درج عند جملة من الباحثين أن استراتيجيات ابن حزم الاستدلالية هي استراتيجيات محايثة تتكئ على البنية، وترفض المعطيات الخارجية، وهذا الزعم كما جاء في البحث جانب الصواب.

---

(49)- ينظر: علي، محمد محمد يونس، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب** (ص35)

(50)- جون أوستين، **نظرية أفعال الكلام العامة**، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، المغرب، 1986م (ص16- 17)

(51)- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (ج3، ص 294)

(52)- ينظر، بوقرة، نعمان، **الخطاب اللساني عند ابن حزم الأندلسي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2016م (ص136)

نعم هناك تحفظات ظاهرية تخشى من انفلات الدلالة إلى تأويلات ليس لها صلة بمراد المتكلم، لكن وجدنا هناك إكراهات جعلت من ابن حزم الأندلسي يلجأ إلى عدة معطيات تداولية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- الطبيعة اللغوية للنص الديني الذي يصاغ بشكل مقاصدي.
2- الحاجة إلى أداتي الاستقراء والاستقصاء للجمع بين النصوص، وهذا يقتضي الاعتماد على السياق الشامل.
3- الطبيعة الاستعمالية للغة الدينية التي تعتمد على ثلاثة أصول وهي: الأصول اللغوية، والأصول المنطقية، والأصول التخاطبية، وبتعاضد هذه الأصول يستطيع المتلقي استلام الرسالة اللغوية المقاصدية.

فالمنهج الظاهري يعتني بالتراكيب اللغوية في فهم الدلالة، وفي الوقت نفسه للمنطق حضور واضح في معالجاته النصية.

توصية:

ما تزال ملامح التفكير التداولي عند ابن حزم لم تستكمل بعد، ولا بد من تخصيص أبحاث علمية تستنطق النظام المعرفي لهذه الشخصية، فالقواعد التداولية قارة في الممارسات النصية لعلماء الاستدلال في التراث الإسلامي عامة، وهي تنتظر منا إعادة انتاجها وتطويرها، ومن ثمَّ تصديرها بلغة العصر.

6. المصادر والمراجع:

1- بركلي، هربيرت، مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، ترجمة: قاسم مقداد، دمشق، سوريا، دار نينوى للدراسات والنشر ، 2013م.
2- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلَّى في شرح المجلى بالحجج والأثار، تح: أحمد محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 2015م.
3- _____، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، 1984م.
4- الباجي، أبو الوليد، المنتقى في شرح الموطأ، مطبعة السعادة، القاهرة، د. ت.
5- _____، المنهاج في ترتيب الحجاج، تح: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط2، 1987م.
6- البخاري، أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1. 1412هـ، 1992م.
7- بوقرة، نعمان، الخطاب اللساني عند ابن حزم الأندلسي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2016م.
8- الجابري، محمد عابد، بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ، ط1، 1986.
9- الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط1، 1968م
10- جيرو بيير، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2017.
11- جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، المغرب، 1986م.
12- الشهري، عبدالهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان ط1، 2004م.
13- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فواد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، دت.
14- عبدالملك مرتاض، تداولية اللغة بين الدلالة والسياق، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد: 2005م.

15- العطار، مصطفى، لغة التخاطب الحجاجي، دراسة في آليات التناظر عند ابن حزم، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2017م

16- علي، محمد محمد يونس، علم التخاطب الإسلامي ، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2006م.

17- ـــــــــ، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، بيروت- لبنان، دار الكتاب الجديد، ط1، 2004.

18- الغزالي، أبو حامد، فضائح الباطنية، تح: عبدالرحمن بدوي، القاهرة، المكتبة العربية، الدار القومية، 1964م.

19- ـــــــــ، المستصفى، تح: محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1993م.

20- القاضي، عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة، تح: عبدالكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة، ط1، 1965م .

21- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، دار الفكر، بيروت، ط1، 1997م،

22- القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2. 1423هـ، 2002م.

23- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: طه عبدالرؤف سعد، دار الجيل - بيروت ، 1973م.

24- المبارك، ناصر، الظاهر اللغوي في الثقافة العربية، دراسة في المنهج الدلالي عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2004م.

25- محمد رفيع، محماد، التناظر الأصولي بين مالكية الأندلس وظاهريتها (الباجي وابن حزم أنموذجين)، مجلة قطر الندى، موريتانيا، العدد السادس، 1/إبريل 2010م.

26- موشلر جاك – ريبول آن، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010م.

27- ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسماعيل بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيان. تح: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، بغداد، مطبعة العاني، ط1، 1967م.

28- يوسف، أحمد، القراءة النسقية. سلطة البنية ووهم المحايثة، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، لبنان، 2007م.

29- يول، جورج، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم- ناشرون، الجزائر، ط1، 2010م.

The Pragmatic Dimensions at Ibn Hazm Al Andalusi

Abstract: We start this study with the following question: Does commitment to the linguistic manifestation necessarily mean to be satisfied with linguistic structure and the exclusion of pragmatic data in understanding the text؟

The answer to the previous question prompts us to adopt a hypothesis, to choose a traditional personality, and to determine the pragmatic dimensions of the thought of this personality through his text applications. This is available according to the opinion of this study through the search for the hypothesis of the existence of the pragmatic dimensions in the most prominent extrinsic personality in the Arab and Islamic heritage. It is common among a number of researchers that the virtual school ,and on their head, Ibn Hazm Al Andalusi (died in 456 Hijri) do not rely on the used data , but most of their textual practices depend on linguistic structures and are not separated .Thus, this study is directed to reveal the pragmatic dimensions that comes out of the linguistic structures in the applied practices of Ibn Hazem from the pragmatic linguistic performed perspective.

The point that should be made clear here is that the combination of syntax and pragmatics suggests some difficulty at the beginning. However, contemporary linguistic studies have settled this matter .

There are different studies and research interests in the fields of linguistics and pragmatics. The abstract sentence is considered as one of the linguistics interests since Ferdinand de Saussre including the structuralists linguists. The studies of linguistics have worked on studying the language itself for its own sake in order to exclude what can influence the objectivity of language studies and their science.

However, the pragmatic linguistics came out of this criterion to re-consider the non-linguistic factors ،including the situation, context and external clues. Therefore, the manifestations of the sentence in the communicative situations have become one of the achievements of Pragmatics. And therefore we are in front of a conceptual system that can derive its tools of linguistics and pragmatics in its contextual andargumentative dimensions according to the theory of acts of speech.

Keywords: The Pragmatic Dimensions -context -Argumentation -Theorie of speechs acts.